مجلة المنتدى الأكاديمي (العلوم الإنسانية)
المجلد (8) العدد (1) 2024
ISSN (Print): 2710-446x , ISSN (Online): 2710-4478
تاريخ التقديم: 2023/11/07 ، تاريخ القبول: 2023/12/22، تاريخ النشر: 2024/01/01

دعم الحكومة الليبية للنشاط الزراعي والرعوي في مدينة زليتن في العهد الملكي (1951- 1969م)

عمران مختار القدار
قسم التاريخ والحضارة الإسلامية كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية
الجامعة الأسمرية الإسلامية، دولة ليبيا.

المستخلص

تعد الزراعة والثروة الحيوانية المصدر الرئيسي لاقتصاد ليبيا في العهد الملكي وخصوصا في مرحلة ما قبل ظهور النفط والبدء في تصديره، ومدينة اعتمد سكانها على هذا الجانب الاقتصادي لتحقيق الاكتفاء الذاتي، وكونه يمثل سوقا للعمل للقوى العاملة في مواسم الحرث والحصاد أو في الرعي، وهنا كان لزاماً على الحكومة أن تولي اهتماماً لهذا النشاط الاقتصادي، حيث سعت لتقديم كل الإمكانيات المتاحة لمساعدة المزارعين واصحاب الحيوانات، فأمدتهم بالقروض والآلات الزراعية وشجعتهم على شراء الأراضي من الإيطاليين وحفرت الآبار لري المحاصيل الزراعية ووفرت المضخات وشجعت سكان الأرياف على البقاء في مناطقهم وعدم الهجرة للمدن ، وأنشأت الطرق الزراعية لتسهيل عملية نقل المحاصيل الزراعية، كما أنها أعفت الفلاحين من الضرائب المتأخرة عليهم سواء كانت ضرائب زراعية أو حيوانية.

وفي جانب الثروة الحيوانية فإنها باشرت في مشروع توزيع الأعلاف على المربين لمساعدتهم في تربية الحيوانات في مواسم الجفاف، خصوصا وأن مراعي المدينة كانت تعتمد على الأمطار، كما أنها قامت بحفر العديد من آبار الشرب للحيوانات في مراعي المدينة، ومن مجهوداتها كذلك للمحافظة على الثروة الحيوانية مكافحة الأمراض التي تصيب الحيوانات.

وتهدف الدراسة لمعرفة الدور الذي قامت به الحكومة الليبية بعد الاستقلال في دعم النشاط الاقتصادي بالمدينة ومعرفة تأثير هذا الدعم في النشاط الزراعي والحيواني بالمدينة، واعتمد الباحث في كتابة البحث على المنهج البحث التاريخي والتحليلي .

الكلمات المفتاحية: الحكومة، زليتن، الزراعة، الحيوانية، الدعم.

المقدمة :

يعد النشاط الزراعي والرعوي النشاط الاقتصادي الأكثر أهمية لسكان المدينة ، فكان العدد الأكبر من السكان يمتهنون هاذان النشاطان، وساعد على ذلك تمتع المدينة بمناخ مناسب للنشاط الزراعي، من حيث خصوبة التربة وهطول الأمطار في فصل الشتاء بكميات مناسبة لقيام نشاط زراعي، وبما أن الحكومة تعتبر قطاع الزراعة والثروة الحيوانية من أهم مصادر الدخل للدولة فقد سعت إلى تقديم مساعدات ملموسة للعاملين في هذا القطاع ، وتنوعت طرق الدعم الحكومي والذي أشرفت عليه المؤسسات الزراعية الحكومية من دعم مادي أو دعم عيني فكانت القروض الزراعية للمزارعين، وكان الدعم المالي لشراء الأراضي من الإيطاليين ، وإنشاء الجمعيات التعاونية للمزارعين وبيع الآلات الزراعية وتأجيرها للمزارعين بأسعار زهيدة ، إلى توفير المياه للمزارعين بحفر الآبار الزراعية وإنشاء الطرق الزراعية ، وإعداد مشروع الانعاش الريفي لدعم مزارعي الأرياف بالمدينة ، وكذلك دعم المزارعين بإعفائهم من دفع الضرائب الزراعية لسنوات عديدة في فترة الستينيات ، وكذلك دعمت قطاع الثروة الحيوانية بمشروع كبير هو مشروع الأعلاف وحفر الآبار في برية زليتن ، ومكافحة المراض التي تصيب الحيوانات وغيرها من وسائل الدعم المباشر الذي قدمته الحكومة الليبية لدعم النشاط الزراعي والرعوي بالمدينة

أهمية موضوع الدراسة : تكمن أهمية الدراسة في كونها ترصد لنا الدور الذي لعبته الحكومة في دعم وتشجيع النشاط الزراعي والرعوي في مدينة زليتن خلال فترة الدراسة 1951-1969م .

الهدف من الدراسة : تهدف الدراسة للإجابة على التساؤلات التالية :

1- ما هو الدور الذي اطلعت به الحكومة لدعم النشاط الزراعي والرعوي بالمدينة .
2- هل كان للمساعدات التي قدمتها الحكومة للمزارعين تأثير واضح على النشاط الزراعي .
3- ماهي أهم المشاريع التي أقدمت عليها الحكومة لدعم المزارعين في المدينة .
4- هل قدمت الحكومة الدعم اللازم لمربي الحيوانات بالمدينة ، وفيما تمثل هذا الدعم .

منهجية الدراسة : اعتمدت الدراسة على منهج البحث التاريخي القائم على جمع المادة التاريخية من المصادر وإخضاعها للتحليل .

الدراسات السابقة : تناول الباحث بالدراسة موضوع البحث عند دراسته لدور الحكومة الليبية والمنظمات والدول الأجنبية في دعم الحياة الاقتصادية في المقاطعة الشرقية لولاية طرابلس الغرب من

عام 1956-1969م ، ولكن كان تناول دور الحكومة في دعم المدينة مختصراً ، لذا رأيت ابراز هذا الدور مع تدعيم البحث بوثائق جديدة تنشر لأول مرة أفادت الدراسة بشكل كبير.

اعتمد الباحث في دراسته بشكل كبير على عدد من الوثائق والملفات التي تتحدث عن الجوانب الاقتصادية في المدينة.

دعم الحكومة الليبية للنشاط الزراعي والرعوي في مدينة زليتن في العهد الملكي (1951-1969م)

من خلال هذا البحث سنسعى لإبراز دور الحكومة الليبية في دعم الحياة الاقتصادية في جوانبها المختلفة الزراعية والحيوانية والصناعية في مدينة زليتن ، وفيما تمثل هذا الدعم ، وهل ساعد هذا الدعم في النشاط الزراعي والرعوي والصناعي لسكان المدينة ، وماهي المؤسسات الحكومية التي أوكلت لها مهمة تقديم المساعدة للفلاحين ومربي الحيوانات .

أولا : جغرافية مدينة زليتن :

تقع مدينة زليتن جغرافياً على الساحل الشمالي الغربي من ليبيا على مسافة 40كم إلى الشرق من مدينة الخمس ، 60كم إلى الغرب من مدينة مصراته[1].

والحدود الإدارية للمدينة في العهد الملكي كانت تتشكل على النحو التالي[2]:

يحدها من الشمال البحر المتوسط ، وجنوباً مدينتي بني وليد ومصراتة ، ومن الغرب وادي كعام ووادي ترغلات ، ومدن الخمس ومسلاته وترهونة . ومن الشرق مدينة مصراتة .

يصل ارتفاع المدينة عن سطح البحر حوالي ثمانية عشر متراً ، وتبلغ مساحة الأراضي التي تشغلها المدينة حوالي 470 كيلو متر مربع تقريباً [3].

ومن ناحية مناخ المدينة فإنها تقع ضمن نطاق مناخ البحر المتوسط ، حيث تكون الأمطار الشتوية يصل معدلها السنوي حوالي 250 ملم ، والصيف الحار الجاف الذي تتراوح درجات الحرارة

(1) علي محمد التير : مدينة زليتن – دراسة في جغرافية العمران ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة ناصر ، كلية الآداب زليتن 1999م ، ص 13.

(2) أرشيف بلدية زليتن : ملف الزيارات، مشروع الإسكان ، رقم الملف 4/أ/2، من متصرف زليتن إلى محافظ مصراتة، بشأن مدينة زليتن، بتاريخ 30-7-1963م.

(3) معتوق علي عون : ظواهر التنوع والتركيز الزراعي في المنطقة الساحلية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة المرقب، كلية الآداب والعلوم، زليتن ، 2000م، ص 3.

النهاية العظمي فيه ما بين 10درجات إلى 35درجة مئوية ، أما الرياح السائدة فهي الرياح الشمالية الشرقية والشمالية الغربية ، كما ترتفع فيها الرطوبة النسبية نظرا لموقعها على ساحل البحر[1].

وفيما يختص بالمياه فالمدينة تعتمد على مصدرين رئيسيين: المياه الجوفية والتي يكثر استخدامها خارج مركز المدينة ، ومياه الأمطار التي يحتفظ بها في صهاريج بيتية وهو ما يعرف (بالماجن)، كما عملت الحكومة على إنشاء معمل تكرير مياه بالمدينة[2].

ثانياً : دعم الحكومة للنشاط الزراعي في المدينة :

تعد الزراعة المصدر الرئيسي للاقتصاد الليبي خلال الفترة التي سبقت تصدير النفط قبل العام 1962م بما توفره من اكتفاء ذاتي للسكان ، وتمثل سوقا للعمل للقوى العاملة ، وعليه عملت الحكومة على تدليل الصعوبات التي تقف عائقاً دون تحسين الانتاج الزراعي ، فعملت على تأسيس المؤسسات الزراعية المختلفة التي أوكلت لها مهمة تطوير النشاط الزراعي في البلاد . ومن أهم المؤسسات الزراعية التي تم إنشاؤها ما يلي:

1- قسم الإرشاد الزراعي :

تأسس قسم الارشاد الزراعي عام 1953م سعياً منه لتحقيق التنمية الاقتصادية وتطوير الزراعة عن طريق ربط التعاون بين المرشد الزراعي والمزارع والعمل على رفع امكانيات إنتاج حقول الزراعة المختلفة[3].

ولأهمية الإرشاد الزراعي في دعم المزارعين بالمدينة فقد تم افتتاح مكتبا للإرشاد الزراعي عام 1958م ساعد على تقديم المعونة للفلاحين بالمدينة ومدهم ببعض المستلزمات الزراعية ، ومواد البناء لترميم صهاريج حفظ مياه الأمطار وتوفير المبيدات الحشرية للمزارعين[4]. كما قام المكتب في العام 1959م بتوفير بعض الآلات الزراعية تمثلت في ثلاث رشاشات مبيدات حشرية، وثلاثة عشر محراثا

(1) علي النير : مرجع سابق ، ص 45 .

(2) أرشيف بلدية زليتن : ملف الزيارات ، من متصرف مدينة زليتن إلى محافظ مصراتة بشأن مياه الشرب بالمدينة.

(3) مجلة الفلاح : العدد الثالث ، السنة الأولى ، شهر 6-1961م ، ص 12.

(4) أرشيف بلدية زليتن: ملف التقارير الشهرية، دون رقم ملف، مراسلة من متصرف المدينة إلى كبير متصرفي المقاطعة الشرقية، بشأن مكاتب الإرشاد الزراعي، بتاريخ 24-7-1958م .

حديديا ، وآلتي تعشيب، وآلتي بذر وغيرها من المستلزمات الزراعية[1]. وقام المكتب في العام 1964م بتوفير البذور والمشاتل للمزارعين بأسعار رمزية حيث تم توفير حوالي 1420 شتلة زيتون، وما يقارب 4150 شجرة حرشية[2]. وخصصت إدارة الإرشاد الزراعي لمحافظة مصراتة في عام 1966م أعدادا من الأعمدة الحديدية والأسلاك الشائكة للمزارعين لحماية مزارعهم بيعت لهم بنصف ثمنها، حيث كان سعر الأسلاك الشائكة 3.750 جنيهاً للقنطار الواحد ، والعمود الواحد بمبلغ 100مليم[3].

ومن الخدمات التي تقدمها مكاتب الإرشاد الزراعي عرض الأفلام الإرشادية التي تتناول كيفية استخدام الآلات الزراعية ، وطرق زراعة الحبوب والخضراوات ، وجز صوف الأغنام[4].

رغم المجهودات التي يبدلها قسم الإرشاد الزراعي فإن المكاتب التابعة له لم تكن قادرة على القيام بالمهام المنوطة لها من قبل الدولة لعدم توفير الدعم المالي الكافي للقيام بدورها ، ولعل من أهم الصعوبات التي واجهت مكاتب قسم الإرشاد الزراعي تتمثل في عدم توفر آلات الحصاد والدرس بأعداد كافية للمزارعين ، قلة عدد الموظفين في مكتب الإرشاد الزراعي ، عدم توفير المبيدات الحشرية والسموم بكميات كافية تساعد المزارعين في القضاء على الحشرات الضارة للمحاصيل الزراعية ، كذلك عدم توفير سيارات لنقل المرشدين الزراعيين عند أداء أعمالهم وزيارة المزارعين[5].

مما سبق يتضح بان الحكومة ورغم انها قامت بإنشاء مكاتب الإرشاد الزراعي وأوكلت لها مهام مساعدة الفلاحين إلا أن الدعم المادي والعيني المقدم لم يكن كافيا لهذه المكاتب الإرشادية لتسهم في تقديم خدماتها للمزارعين في المدينة بالشكل المطلوب.

2- الجمعيات التعاونية الزراعية :

(1) أرشيف بلدية زليتن: ملف المصالح المشتركة، رقم الملف 12/ل/1/6، من مكتب الإرشاد بمدينة زليتن إلى رئيس مكتب الإرشاد الزراعي وموارد المياه ، بتاريخ 12-9-1959م.

(2) أرشيف بلدية زليتن : ملف التقارير الشهرية ، الجزء الرابع ، رقم الملف 18/ب/ 1/أ ، من متصرف المدينة إلى محافظ مصراته ، بشأن مكتب الارشاد الزراعي ، بتاريخ 28-3-1964م.

(3) أرشيف بلدية زليتن : دون اسم ملف ، دون رقم ملف ، من المراقب الزراعي بمحافظة مصراتة إلى المفتش الزراعي للمحافظة ، بخصوص الأسلاك الشائكة والأعمدة ، بتاريخ 31-5-1966م.

(4) أرشيف بلدية زليتن : ملف احتياطي مايو ويونيو ويوليو وأغسطس 1969م ، دون رقم ملف ، من متصرف زليتن إلى مديري النواحي ، بتاريخ 20-8-1969م .

(5) أرشيف بلدية زليتن : ملف تقارير مديرية الوسط ، الجزء الأول ، رقم الملف 18/ب/2، من مدير مديرية الوسط إلى متصرف زليتن ، بتاريخ 1-7-1963م ، بشأن مكتب الإرشاد الزراعي بالمتصرفية.

صدر قانون الجمعيات في ليبيا في العام 1956م ، وكان الهدف من إنشائها خدمة المزارعين الصغار الذين يشكلون الأغلبية العظمى من سكان الريف ، ولا يملكون رأس مال كاف للحصول على تسهيلات للتسليف من الدولة ولم يتمكنوا من الحصول على القروض الزراعية من المؤسسات المالية ، إضافة لعدم وجود جهاز حكومي للتسليف الزراعي المنظم ، فقد كانت المؤسسات الزراعية آنذاك تصرف للمزارعين البذور المختلفة على صورة قروض(1).

تأسست أول جمعية تعاونية بمتصرفية زليتن في اجتماع عقد بفندق الغزالات بمديرية الوسط بتاريخ 5-8-1958م لكنها لم تباشر أعمالها لعدم اكتمال تكوينها ، وفي العام 1964م تأسست (جمعية زليتن الزراعية التعاونية)، وكان أول اجتماع لها بتاريخ 8-3-1964م بنادي النصر الرياضي لغرض انتخاب أعضاء المجلس الإداري للجمعية ، وفي 19-3-1964م اجتمع مجلس الجمعية وتم انتخاب كل من فرج الأعوج رئيساً للجمعية، وعطية كرفاخ نائباً للرئيس، وحسن العيان أميناً للصندوق(2).

وأسست في مشروع وادي كعام جمعية تعاونية عام 1958م أوكلت لها مهمة الإشراف على المشروع بالتعاون مع هيئة المصالح المشتركة الليبية الأمريكية التي أوكلت لها مهمة حراثة وزراعة مزارع المشروع في السنة الأولى مع امداد المزارعين بالآلات الزراعية اللازمة(3).

كانت الجمعية تساهم في تزويد أعضاءها بحاجتهم من البذور المحسنة ، والأسمدة ، والمعدات الزراعية الصغيرة الحديثة ، والمبيدات الحشرية ، ومضخات الري ، والإسمنت وخدمات الجرارات والآلات الزراعية الثقيلة(4).

وكانت الجمعيات التعاونية تلقى الدعم من جهات متعددة من المؤسسات الحكومية ، حيث قامت المؤسسة الوطنية للاستيطان الزراعي ببيع آلات زراعية للجمعية الزراعية التعاونية بمشروع وادي كعام بتخفيض 50% من قيمتها(5).

3- البنك الزراعي الوطني الليبي:

(1) أرشيف بلدية زليتن : ملف شركة التجارة العربية ، رقم الملف 42/ أ / 4 ، من ناظر المالية والاقتصاد ، بشأن الجمعيات التعاونية .

(2) أرشيف بلدية زليتن : ملف شركة التجارة العربية ، رقم الملف 42/أ/4 ، من متصرف زليتن إلى المحافظ بخصوص جمعية زليتن الزراعية، 18-4-1964م .

(3) أرشيف بلدية زليتن : ملف مشروع وادي كعام ، رقم الملف 2/س/2 ، تقرير تسليم المنازل للعمال ، بتاريخ 11-5-1965م.

(4) مجلة الفلاح : العدد الثاني ، السنة الأولى ، أبريل 1961م ، ص61.

(5) مجلة ليبيا الاقتصادية : أبريل 1969م ، ص 20 .

من ضمن مجهودات الحكومة لدعم الحياة الاقتصادية في ليبيا والتي تعد أولى خطواتها لخدمة قطاع الزراعة والمزارعين ، صدر قرار بتأسيس البنك الزراعي الوطني في يوليو 1955م ، وباشر البنك أعماله عام 1957م ويهدف بصفة رئيسة للمساعدة على تنمية الزراعة والمراعي والغابات وتقديم التسهيلات المالية للمزارعين(1).

افتتح المصرف الزراعي الليبي بالمدينة من قبل مساعد مدير عام البنك الزراعي ومقره بمبنى المتصرفية في 20-6-1965م(2). وبما ان أهم العوامل التي كانت تعرقل برنامج التنمية الزراعية في ليبيا هي اعتماد المزارعين على الوسائل التقليدية في الزراعة وعدم قدرتهم على زيادة المساحات الزراعية لضعف الحالة المادية لمعظم المزارعين فإن البنك الزراعي باشر في منح القروض الزراعية المختلفة، بحيث قسمت القروض إلى قروض قصيرة الأجل تمنح للإنتاج في الموسم الزراعي الحالي، والقروض المتوسطة الأجل تمنح لإدخال التحسينات وشراء الجرارات الزراعية، والقروض طويلة الأجل لشراء الأراضي الزراعية (3). وفي العام 1965م صدر قرار من مجلس الوزراء أوضح فيه الأغراض التي تمنح فيه القروض الزراعية للمزارعين حيث تشمل حفر الآبار والصهاريج وإصلاحها وبناء الاسطبلات والحظائر ومخازن الغلال، وإقامة الأسيجة حول المزارع، وتسوية الأرض وإعدادها للزراعة، وتشجير الأرض بالأشجار المثمرة والحرجية ، وبلغت الفائدة المستحقة عن أي قرض 2% يتم استيفاء القرض بداية من السنة السادسة ، ويبلغ الحد الأقصى للقرض مبلغ عشرة آلاف جنيه(4).

ومن التسهيلات التي وفرها البنك للمزارعين منحهم قروضا لشراء الآلات الزراعية بحيث يمنح البنك المزارع ثمن الآلة الزراعية كاملاً في صورة قرض متوسط الأجل بفائدة 3% ويتم استيفاء القرض على أقساط متساوية لمدة تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات(5).

رغم هذه التسهيلات التي قدمها البنك الزراعي والتي كانت الحكومة تسعى من خلالها لإحداث تنمية زراعية في البلاد ، ومساعدة أكبر عدد من المزارعين، إلا أن هذه التسهيلات واكبتها

(1) عبدالرحيم النعاس : ظهور وتطور النقود في ليبيا ، مؤسسة دار الفرجاني ، طرابلس ، ليبيا ، دون سنة نشر ، ص 156.

(2) أرشيف بلدية زليتن: ملف التقارير الشهرية، الجزء الرابع، رقم الملف 18/ب/1/أ، من متصرف زليتن إلى محافظ مصراتة، بشأن افتتاح البنك الزراعي، بتاريخ 24-6-1965م .

(3) أرشيف هيئة التوثيق والمعلومات والإحصاء : الهيئة الفنية للتخطيط، الإدارة العامة للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي، تقرير المسح الاقتصادي 1964-1968م، ص 67.

(4) أرشيف بلدية زليتن: الجريدة الرسمية، العدد 18، 15- 12- 1965م، السنة الثالثة، ص 6.

(5) أرشيف بلدية زليتن : الجريدة الرسمية ، العدد 15 ، السنة الرابعة ، 14-12-1966م ، ص 10.

جملة من الطلبات لم يكن المزارع قادرا على توفيرها الأمر الذي حرم الكثير منهم من الحصول على هذه القروض ، حيث تقدم الكثير من مزارعي المدينة بتظلمات للمتصرف بعدم قدرتهم على توفير طلبات المصرف والتي يلزمهم فيها بإحضار مستند تملك مساحة تفوق السبعين هكتاراً من الأرض ليتسنى لهم الحصول على جرار زراعي، وهذه المساحة لا يملكها إلا أفراداً قلائل من المدينة (1).

4- المؤسسة الوطنية للاستيطان الزراعي :

رافق انعدام الخدمات الاجتماعية في المناطق الريفية والتي حظيت بها المدن الرئيسية ، وعدم الاهتمام بالطرق الزراعية في مناطق الانتاج الزراعي وصعوبة ايصال وتسويق المحاصيل الزراعية إلى زيادة الهجرة من المناطق الريفية إلى المدينة خصوصا في منتصف الستينيات بعد اكتشاف النفط والبدء في تصديره .

ولمعالجة هذه المشكلة عملت الحكومة على زيادة الاهتمام بسكان الريف فقامت بإنشاء مؤسسة مستقلة تحت مسمى المؤسسة الوطنية للاستيطان الزراعي عام 1963م بحيث تتولى المؤسسة مسؤولية شؤون الاستيطان والنهوض بالزراعة وتنمية المناطق الريفية(2).

وقد سعت مؤسسة الاستيطان للتحقيق مجموعة من الأهداف مثل تنمية المزارع التي آلت للدولة الليبية من مؤسسات التعمير الإيطالية ، وتطوير الأراضي البور التي تتوفر فيها الامكانيات إلى مزارع مؤهلة زراعياً، وتشجيع المزارعين على تنمية أراضيهم وتطويرها وزيادة الإنتاج الزراعي ، ومساعدة المزارعين في تصريف منتجاتهم الزراعية في الأسواق ونقل سكان القرى الصغيرة إلى الأراضي التي تم استصلاحها(3).

تولت المؤسسة الإشراف على قرى الاستيطان في المدينة وإصلاحها قبل الشروع في تأجيرها للراغبين من المزارعين، وتبلغ مساحة المزارع الحكومية التي تتولى المؤسسة الإشراف عليها في المدينة في قرى وادي كعام، ونعيمة، والدافنية على النحو التالي:

(1) أرشيف بلدية زليتن : ملف التقارير الشهرية ، مراسلات عامة ، الجزء الخامس ، رقم الملف 18/ب/1/ أ ، من متصرف المدينة إلى المحافظ ، بخصوص طلبات البنك الزراعي ، بتاريخ 29-9-1968م.

(2) مقبل الجميعي : الائتمان الزراعي ومدى تقدمه في المملكة الليبية ، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال ، المجلد الثالث ، العدد الثاني ، خريف 1967م ، ص 17.

(3) أسمهان ميلود أبوالمعاطي : التأثيرات النفطية على البنية الاجتماعية في ليبيا 1955-1969م ، منشورات المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية ، الطبعة الأولى ، طرابلس ليبيا ، سنة النشر2009م ، ص 388.

اسم القرية	عدد المزارع	مساحة المزرعة	المساحة الاجمالية	نوع الزراعة
وادي كعام	120	2 هكتار	240هكتار	مروي
نعيمة	86	4 هكتار	344هكتار	بعلي
الدافنية	105	23- 30هكتار	5125هكتار	بعلي
المجموع	311		5709هكتار	

المصدر: وزارة التخطيط، تقرير عن نشاطات المؤسسة الوطنية للاستيطان الزراعي من 1965-1970، ص4

يتضح من الجدول العمل الكبير التي أسهمت فيه المؤسسة وذلك من خلال إشرافها على هذه القرى والمزارع الحكومية ، ومحاولتها تقديم المساعدات للمزارعين في هذه المزارع .

شجعت الحكومة الليبيين على شراء المزارع التي يمتلكها الإيطاليون في القرى الزراعية ، وتكفلت بدفع كامل ثمن المزارع التي لا يتجاوز ثمنها 1000جنيه[1].

لقد كان لهزيمة إيطاليا في الحرب العالمية الثانية، ونيل ليبيا استقلالها عام 1951م ، دخول الدولتين في محادثات لاسترجاع ليبيا الأراضي التي استولى عليها المستوطنون الإيطاليين ، وتوجت هذه المحادثات بتوقيع اتفاقية عام 1956م ، وبمقتضاها آلت حوالي 101 مزرعة من مجموع مزارع قرية الدافنية للحومة الليبية ، ويبلغ متوسط مساحة المزرعة الواحدة حوالي 30هكتاراً [2].

وبعد استرجاع الأراضي في قرية الدافنية بدأت الحكومة في تأجيرها للمزارعين الليبيين من سكان المدينة ، حيث أجرت المزارع غير المشجرة بمبدأ الحراثة بسعر 30 قرشاً للهكتار ، وأجرت المزارع المشجرة على أساس 50 قرشاً للهكتار بكل مزرعة [3].

(1) أرشيف بلدية زليتن : ملف التقارير الشهرية ، مصدر سابق ، تقرير شهر يونيو 1960م.

(2) أسماء الطاهر المبروك : الجالية الإيطالية في ليبيا(1943-1967م) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السابع من إبريل كلية الآداب ،2006-2007م، ص ص : 40-41 .

(3) أرشيف بلدية زليتن : ملف المؤسسات الزراعية والمزارع الفردية ، الجزء الأول ، رقم الملف 2/س/1 ، من ناظر الزراعة إلى كبير متصرفي المقاطعة الشرقية ، بخصوص تأجير الأراضي الحكومية في قرية الدافنية ، بتاريخ 27-10-1957م.

تضمن البرنامج الإصلاحي لقرية الدافنية ، تجديد اجهزة الري ، وإمدادها بالمضخات الكهربائية وحفر آبار جديدة ، ودعم المزارعين بنظام فلاحي جديد ، بحيث يتم غرس 10هكتارات أشجار زيتون تتخللها نحو 250 غرسة، وهكتاران يزرعان مابين زيتون وكروم بحيث لا تتجاوز عدد أشجار الزيتون فيها 50غرسة، وهكتارات لغرس 100 شتلة لوز، وتخصيص هكتارين لزرع البقول والعلف في المزارع التي يتوفر فيها المياه، أما المزارع التي يتعذر الوصول للمياه الجوفية فيها فيتم زراعتها بالحبوب وريها بالطريقة البعلية مبنية على خبرات فنية(1).

من هنا يتضح الجهود المبذولة من الحكومة في دعم المزارعين من خلال تكفل الدولة بشراء الأراضي من المستوطنين الإيطاليين وتوزيعا على السكان ، أو من خلال تأجيرها للمزارعين بأسعار رمزية، وقيام الحكومة بتقديم الدعم للمزارعين في قرية الدافنية .

ومن ضمن المزارع الاستيطانية بالمدينة والتي استرجعتها الحكومة مزارع قرية نعيمة والتي يبلغ مساحتها قرابة 500هكتار، وقد بقيت هذه المزارع مهجورة إلى عام 1962م، حيث طالب كبير متصرفي المقاطعة الشرقية بضرورة تأجيرها للمزارعين في منطقة زليتن ممن يمتهنون حرفة الزراعة، وخصوصا للعائدين من المهجر ، وطالب ناظر الزراعة بضرورة حفر عدد أخر من الآبار لزيادة كمية المياه للأعمال الزراعية بالقرية وحتى تنجح عملية تأجير المباني بمزارعها للمزارعين بالمنطقة(2).

ومن المشاريع التي أشرفت عليها الحكومة ودعمت بها سكان منطقة زليتن هو مشروع مزارع قرية وادي كعام ، وهو مشروع تم إنشاؤه من قبل هيئة المصالح المشتركة الأمريكية بالتعاون مع نظارة الزراعة بولاية طرابلس الغرب ، وكان الهدف من المشروع إصلاح مايقارب عن 400هكتار من الأرض ، وتوطين 200عائلة في منطقة وادي كعام ، وسعت الحكومة من خلاله لمنح الفرصة لهذه العائلات لتحسين حياتهم الاقتصادية والاجتماعية(3).

(1) جريدة طرابلس الرسمية ، العدد 25، 5-3-1958م.

(2) أرشيف بلدية زليتن : ملف مشروع قرية نعيمة ، الجزء الثاني ، رقم الملف 1/ س/16 ، من كبير متصرفي المقاطعة الشرقية إلى مدير نظارة الزراعة ، بخصوص مزارع قرية نعيمة ، بتاريخ 26-11-1962م.

(3) أرشيف بلدية زليتن : ملف الزراعة والمزارع ، مشروع وادي كعام ، رقم الملف 2/س/2 ، من شارلز رايت السكرتير التنفيذي لبعثة العمليات في ليبيا إلى كبير متصرفي المقاطعة وإلى متصرف وعميد بلدية زليتن ، بتاريخ 24-5-1956م .

تم في العام 1957م تنفيذ زراعة حوالي 100هكتار من المستهدف ، وزرعت في العام التالي وتم جني محصولها ، وتم بناء 495وحدة من وحدات الري ، وتسوية 250هكتارأخرى من الأرض ، وقد بلغ ما أنفق على المشروع حتى العام 1957م مبلغ (146.000جنيه)[1].

وبما أن مساحة القرية محدودة ، فإن نصوص عقود الاستئجار الموقعة بين الحكومة والمزارعين أن تكون السنوات الخمس الأولى فترة اختبار للمزارعين ، ويحق للدولة إلغاء العقد مع من يفشل منهم في تنفيذ شروط العقد ، ولأن الحكومة كان تسعى لإنجاح المشروع وتطوير الزراعة بمنطقة زليتن فقد حددت أعمار المتقدمين من 23–35 عاماً ، وأن يكون المتقدم يتمتع بصحة جيدة وقادر على زراعة الأرض الخاصة به ، وأن يكون ممن لا يمتلكون أرضاً صالحة للزراعة[2].

وللمساهمة في رفع مستوى الإنتاج الزراعي ولحث المزارعين على استخدام الآلات الزراعية الحديثة تم إنشاء ورشة زراعية بمتصرفية زليتن في 8–6–1968م في حفل حضره محافظ محافظة مصراتة ووكيل وزارة الزراعة وعدد من مسؤولي وعيان ومزارعي المنطقة[3].

رغم أهمية هذه الورشة الزراعية إلا أنها لم تحظ بالدعم اللازم من وزارة الزراعة حيث كانت تعاني من عدم توفر الميكانيكيين والفنيين للقيام بتصليح الآلات الزراعية ومضخات مياه الآبار فالعدد الموجود بالورشة لا يفي للقيام بالأغراض المطلوبة وعدم قدرة الورشة على اداء مهامها وإنجاز الأعمال المنوطة بها[4].

كذلك سعت الحكومة لتقديم المساعدة للمزارعين في منطقة زليتن من خلال تطوير طرق الحصول على المياه ، بحيث قامت بحفر الآبار في المناطق الزراعية بتوفير آلات الحفر اليدوية لحفر آبار قليلة العمق حيث وفرت الحكومة عدد آلتي حفر يدويتين لصلح مزارعي المنطقة ، إضافة

(1) أرشيف هيئة التوثيق والمعلومات والإحصاء : التقرير المرفوع لرئيس مجلس الوزراء عن الأعمال التي أنجزتها الحكومة الليبية في برنامج التنمية الاقتصادية ، نتيجة المعونة الأمريكية ، يوليو 1957م.

(2) أرشيف بلدية زليتن : ملف الزراعة والمزارع ، مشروع وادي كعام ، مصدر سابق ، مراسلة من مساعد رئيس مزارع وادي كعام إلى ناظر الزراعة ، بشأن مزارع وادي كعام ، بتاريخ 15–3–1960م ، وأيضا مراسلة من متصرف زليتن إلى مديري المتصرفية ، بشأن توطين عائلات بمشروع وادي كعام ، بتاريخ 4–6–1956م .

(3) أرشيف بلدية زليتن : ملف التقارير الشهرية ، مراسلات عامة ، الجزء الخامس ، مصدر سابق ، من المتصرف إلى المحافظ ، بخصوص افتتاح الورشة الزراعية بالمدينة ، بتاريخ 17–8–1968م .

(4) أرشيف بلدية زليتن : ملف التقارير الشهرية ، الجزء الخامس ، مصدر سابق ، من متصرف زليتن إلى المحافظ ، بخصوص الورشة الزراعية ، بتاريخ 29–8–1968م.

لإصلاح عشرة آبار في متصرفية زليتن عام 1957م ، وقامت بتوفير محركات ضخ المياه للمزارعين لتمكينهم من ري محاصيلهم بأيسر الطرق ، فوصل عددها في متصرفية عام 1964م إلى حوالي 100محركاً ، ووصل العدد عام 1968م إلى حوالي 210 محركاً في مديرية الوسط بالمتصرفية وحدها[1].

حرصت الحكومة كذلك على توفير كميات كبيرة من بذور القمح والشعير لبيعها للمزارعين في مواسم الحرث، حيث كانت تصرف للمزارعين الصغار خمسة قناطر من الشعير، وثلاث قناطر من القمح، وكان نصيب المزارع المتوسط عشرة قناطر من الشعير وخمسة من القمح، والمزارع ذو الامكانيات الكبيرة فخصصت له خمسة عشر قنطارا من الشعير وعشرة من القمح[2]. وفي بعض السنوات كانت الحكومة توفر البذور على شكل سلفة يعمل المزارع على إرجاعها بعد انتهاء الموسم الزراعي، أو يتم شراء المحصول من المزارع بشكل مباشر ويعرف هذا المشروع بمشروع (سلفية البذور)[3].

من أهم المشاريع التي أسهمت فيها الحكومة بشكل كبيرة وسعت من خلاله للحد من هجرة سكان الريف بالمنطقة إلى المدن ، مشروع الانعاش الريفي وهو مشروع أعدته محافظة مصراتة لتشجيع سكان الأرياف حيث ركزت على تشجيع الزراعة بالأرياف بإقامة مشاريع تنموية صغيرة، وتشجيع الصناعات الصغيرة ، وتعبيد الطرق التي تربط الأرياف بالمدن لتسهيل حركة المواصلات وسهولة إيصال المنتوجات الزراعية[4].

(1) أرشيف بلدية زليتن : ملف التقارير الشهرية ، الجزء الرابع ، رقم الملف 18/ب/1/ أ ، من المتصرف إلى المحافظ ، بخصوص مضخات المياه ، بتاريخ 29-7-1964م ، وكذلك ملف تقارير مديرية الوسط ، الجزء الأول، رقم الملف 19/ب/2، من مدير مديرية الوسط إلى متصرف زليتن ، بشأن مضخات المياه ، بتاريخ 26-5-1968م.

2) أرشيف بلدية زليتن : ملف سلفية البذور ، من ناظر الزراعة إلى كبراء المتصرفين ، بخصوص بيع بذور القمح والشعير المستورد ، بتاريخ 9-1-1960م.

(3) أرشيف بلدية زليتن : ملف تقارير مديرية الوسط ، الجزء الأول ، مصدر سابق ، من مدير مديرية الوسط إلى المتصرف بشأن سلفية البذور ، بتاريخ 18-11-1962م.

(4) أرشيف بلدية زليتن ، ملف الإرشادات الزراعية ، الجزء الثالث ، رقم الملف 12/ل/6/1 ، من المحافظ إلى متصرفي المحافظة ، بخصوص مشروع الإنعاش الريفي بالمحافظة .

ولإنجاح المشروع فقد وضعت المحافظة نظاماً يلتزم به القائمون على المشروع ، راعت فيه مصلحة المزارعين ، ومعالجة ما قد يعترض المشروع من عراقيل ، وهذا النظام اشتمل على أربع مواد رئيسة هي[1].

أ- المادة الأولى : تختص باللجان المكلفة بالمشروع والأعمال المنوطة لها.

ب- المادة الثانية : تتعلق بالأرض المستهدفة في مشروع الانعاش الريفي ، بحيث لا تقل عن هكتارين ولا تزيد عن عشرة هكتارات، وصلاحيتها للنشاط الزراعي ، وتوفر المياه الجوفية بها.

ج- المادة الثالثة: تختص بالآلات والوقود وتوزيع المياه، حيث تكفلت المحافظة بمنح المزارعين آلة سحب المياه الجوفية، وان يتكفل المزارع بدفع أقساطا شهرية عن الوقود حسب نسبة استهلاكه.

د- المادة الرابعة : تتناول شروط التقديم وتختص بالأشخاص المستهدفين من المشروع وهم الفلاحين الذين يعتمدون على الزراعة كمصدر دخل رئيسي له ولأسرته .

ومن الطرق التي انتهجتها الحكومة دعما للمزارعين في المناطق الريفية ومحاولة ايقاف هجرة سكان المنطقة ، شراء المحاصيل الزراعية من المزارعين بأسعار مشجعة ، وبيع البذور لهم بأسعار زهيدة ، ومساهمة الحكومة في ثمن الآلات الزراعية والسماد والمبيدات الحشرية[2].

إن طرح مشروع الإنعاش الريفي يوضح مدى حرص المسؤولين سواء في الحكومة أو محافظة مصراتة على تقديم الدعم الكافي للمزارعين ، والعمل على ايقاف هجرة هؤلاء السكان من مناطقهم الزراعية إلى المدينة.

كما أقدمت الحكومة على برنامج كبير لتأجير الآلات الزراعية لعدم قدرة العديد من المزارعين في المدينة على شرائها لارتفاع أسعارها ، وحددت أسعار تأجيرها بمبالغ رمزية ، ففي العام 1961م مثلاً كانت أجرة الهكتار الواحد عن عملية الحرث مبلغ 1.200جنيه ، وفي السنوات التالية منعت

(1) أرشيف بلدية زليتن : ملف الإرشادات الزراعية ، مصدر سابق ، من المحافظ إلى متصرفي المحافظة ، بخصوص بنود مشروع الإنعاش الريفي .

(2) مجلة ليبيا الحديثة : العدد 30 ، السنة السابعة ، بتاريخ 7-1-1969م ، ص 28.

المزارعين الذين يمتلكون آلات زراعية بتأجير آلات زراعية تابعة للحكومة لكي يستفيد من مشروع التأجير أكبر عدد ممكن من المزارعين(1).

وقدمت الحكومة بالاتفاق مع نظارة الزراعة برنامجا لبيع الآلات الزراعية والأدوات المحسنة ، بحيث تترك الأدوات الزراعية التي لا يزيد ثمنها عن أربعة جنيهات مجاناً للمزارعين أما المواد المؤجرة والتي يزيد ثمنها عن أربعة جنيهات تباع لهم بتخفيض 20% من سعرها الأصلي أو تسترجع منهم(2).

أولت الحكومة الليبية اهتماماً واضحاً بتعبيد الطرق الزراعية بالمدينة لتسهيل عملية نقل المنتجات الزراعية من القرى الزراعية إلى الأسواق ، ولذا فقد قامت بإدراج إنشاء طرق زراعية جديدة ضمن الميزانية التنموية الخمسية الثانية 1969-1974م .

الجدول التالي يوضح الطرق الزراعية المزمع تنفيذها ضمن الخطة الخمسية الثانية

اسم الطريق	المتصرفية	الموقع من – إلى	طول الطريق
الدافنية الأوسط	زليتن – مصراتة	مزرعة الشركة الزراعية- كم 10زليتن مصراتة	28كيلو متر
طريق أبوهادي	زليتن	زليتن – مستوصف إزدو	7كيلو متر
سوق الثلاثاء- دوفان	زليتن	سوق الثلاثاء- دوفان	4 كيلو متر
شارع الشايب	زليتن	زاوية لاغا – فم تابغين	8 كيلو متر
طريق حلوفة	زليتن	الجمعة – حلوفة	5كيلو متر
طريق الفطسة	زليتن	زاوية ابحيح- الفطسة	3كيلو متر

(1) أرشيف بلدية زليتن : دون اسم ملف ، رقم الملف 2/أ/1 ، من متصرف زليتن إلى مديري نواحي زليتن ، بخصوص تأجير الآلات الزراعية ، بتاريخ 22-10-1961م ، وأيضا مراسلة من محافظ مصراتة إلى متصرفي المحافظة ، بخصوص الآلات الزراعية ، بتاريخ 4-10-1965م .

(2) أرشيف بلدية زليتن : ملف احتياطي أبريل ومايو ويونيو 1967م ، من برانتجر مدير نظارة الزراعة إلى متصرفي المناطق ، بخصوص بيع الآلات الزراعية ، بتاريخ 7-8-1967م .

طريق رماية	زليتن	داربوك عميرة– جامع الحريك	2كيلو متر
طريق الغويلات	زليتن	الغويلات – شعبة الصيد	6 كيلو متر
سيدي زلي	زليتن	سيدي عبدالنور–سيدي غريبي	3كيلو متر

المصدر: أرشيف بلدية زليتن : ملف دون اسم ، رقم الملف 12/ج/3، من مراقب الزراعة لمحافظة مصراتة إلى المحافظ ، بتاريخ 2-6-1968م .

يتضح من الجدول بأن طول الطرق الزراعية المزمع تنفيذها حسب الخطة الخمسية الثانية تصل إلى حوالي 66 كيلو متراً، والطرق الزراعية لم تقتصر على مديرية واحدة بالمدينة وإنما شملت المديريات الثلاث، وهذه الطرق تمثل أهمية كبيرة عند المزارعين لنقل منتجاتهم لأسواق المدينة.

من المشاكل التي عانت منها المدينة وساهمت بشكل سلبي بعدم استغلال الأراضي الزراعية بالمنطقة هي مشكلة المنازعات والخصومات بين القبائل والأفراد على ملكية الأراضي والآبار، فأراضي المدينة لم تسلم من هذه المنازعات حيث نشبت الكثير من المنازعات بين القبائل حول ملكية الأراضي، والنزاع بين القبيلة الواحدة حول حرث الأراضي المشتركة ، حيث بادرت بتشكيل لجان لفض المنازعات وحلها بالطرق المألوفة، إما من خلال لجان فض المنازعات، أو بالطرق القبلية المتعارف عليها[1]. وتم تشكيل لجان للنظر في هذه المشاكل بين الأفراد والقبائل وهي نوعان: لجان ثلاثية من كل مقاطعة ومهمتها فصل المنازعات بين المديريات والمتصرفية في مقاطعة أخرى ، ولجنة خماسية من كل مقاطعة مهمتها فض النزاع بين مقاطعتين ، على أن تتوفر في الأفراد المعينين بهذه اللجان ، الإلمام بالقراءة والكتابة ، ولديهم الخبرة الكافية بالأراضي ومنازعاتها، والإلمام بعادات وتقاليد وعرف القبائل وأن يكون أحد أعضاء اللجنة من القضاة[2].

كانت الضرائب الزراعية تشكل مصدراً هاماً للميزانية العامة للدولة حيث تعتمد على ما يتم جبايته من هذه الضرائب ، وخصوصا في سنوات الخمسينيات ، إلا أن الدولة وكدعم منها للمزارعين اتبعت سياسة الإعفاءات الضريبية في سنوات متعددة مراعاة لأحوال المزارعين .

(1) أرشيف بلدية زليتن : ملف المنازعات المتعلقة بالأراضي ، رقم الملف 20/ج/2/1 ، من وكيل وزارة الداخلية إلى محافظي المملكة ، بشأن منازعات الأراضي والآبار ، بتاريخ 9-10-1967م.

(2) أرشيف بلدية زليتن : ملف منازعات ملكية الأراضي ، من كبير متصرفي المقاطعة الشرقية إلى متصرفي المقاطعة ، بشأن تشكيل لجان مشاكل الأراضي ، 1959م .

صدرت جملة من القوانين من أهمها قانون إعفاء أهالي ولاية طرابلس من ضريبة الحيوان عن موسمي 1959م، 1960م ، وقانون الإعفاء من ضريبتي العشر والنخيل عن سنتي 1960م، 1961م[1]. وهذه الإعفاءات الضريبية استفاد منها المزارعين لسنوات عديدة امتدت من عام 1959م – 1968م لتشجيعهم على زراعة أشجار الزيتون والنخيل[2]. ومع صدور قانون الدخل عام 1968م ورد في الفصل الثالث من القانون إعفاءات للأراضي الصحراوية وشبه الصحراوية، وكذلك إعفاء محصول القمح تشجيعاً للمزارعين على زراعته بشكل واسع، وكذلك إعفاء أشجار الحمضيات وأشجار التين لمدة خمس سنوات من تاريخ صدور القانون، وأعفت المزارعين الذين منحت لهم أراضي المستوطنين الإيطاليين من الضرائب لمدة خمسة وعشرون سنة من تاريخ منحه للأرض[3].

ثالثاً : دعم الثروة الحيوانية في المدينة

انتشرت حرفة تربية الحيوانات في الجزء الجنوبي من المدينة أي في المناطق البعيدة عن التجمعات العمرانية[4]. وقد اولت الدولة اهتماما كبيراً بالثروة الحيوانية لكونها تشكل مصدراً رئيسياً للغذاء ، ومورد هام للاقتصاد الليبي وعليه بذلت جهودا كبيرة للمحافظة عليها ومن أهم اسهامات الحكومة في هذا القطاع بالنسبة للمدينة ، حيث أعدت وزارة الزراعة والثروة الحيوانية مشروعاً كبيرا لتطوير المراعي بالتعاون مع إحدى الشركات الإيطالية والتي قدمت دراسة وافية عن اهمية المراعي للاقتصاد الليبي، وإمكانية تنفيذ زراعة المراعي في منطقتي نعيمة والدافنية في مدينة زليتن[5] .

لقد كانت معظم مواشي مربي الحيوانات تعتمد اعتماداً كبيراً على المراعي الطبيعية التي كانت معرضة لجملة من العوامل التي تساهم في قلة وجود المرعى ، ومن أهمها عدم انتظام سقوط الأمطار والتي لها مردود سيئ على حالة الحيوانات فقد أشارت التقارير بأن السنوات 1960م، 1962م،

(1) جريدة طرابلس الرسمية ، العدد 14، صادرة عن نظارة العدل ، بتاريخ 15-7-1959م.

(2) أرشيف بلدية زليتن: ملف التقارير الشهرية، مراسلات عامة ، الجزء الخامس، مصدر سابق ، من متصرف زليتن إلى المحافظ، بشأن الاعفاءات الضريبية ، بتاريخ 10-9-1968م.

(3) أرشيف هيئة التوثيق والمعلومات والاحصاء، إدارة برنامج الأمم المتحدة للمساعدة الفنية، توصيات عن النظام الضريبي في ليبيا، ص 32.

(4) المخطط الشامل لمدينة زليتن، وزارة التخطيط والتنمية ، طرابلس ليبيا، 1966م، ص 59.

(5) المبروك حسن شاقان : النشاط الزراعي والرعوي في ليبيا وأثره على المجتمع في الفترة (1963- 1969م) رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة عين شمس ، كلية البنات ، 2012م ، ص 128.

1963م بأن حالة المراعي في المنطقة كانت سيئة الأمر الذي جعل من المربين يطالبون الحكومة بضرورة توفير الأعلاف(1). ومساهمة من الحكومة متمثلة في وزارة الزراعة والثروة الحيوانية في التخفيف من معاناة المربين عند تعرض مراعي المنطقة للجفاف لعدم سقوط المطار لسنوات متفرقة فقد أشرفت على مشروع كبير يعرف بمشروع (توزيع الأعلاف) وتوزيعها على المحافظات لبيعها على المربين بأسعار مخفضة والجدول التالي يبين عدد حيوانات زليتن من الضأن والماعز وكمية استحقاقها من العلف على أساس 1.5الكل رأس للعام 1962م.

المديرية	ضأن	ماعز	الاستحقاق من العلف
الوسط	13046	7148	30291
الفواتير	21146	16850	57744
الجمعة	8148	14400	35022

المصدر: أرشيف بلدية زليتن: دون اسم ملف، من متصرف زليتن إلى كبير متصرفي المقاطعة الشرقية.

ففي عام 1965م أرسلت كميات من الأعلاف لمتصرفيتي زليتن ومصراتة قدرت بحوالي 4412 قنطاراً لبيعها للمربين بسعر جنيه للقنطار(2). وفي العام 1967م تم تخصيص 4000 قنطار من الشعير لمتصرفية زليتن(3)، وارتفعت كمية الشعير في العام 1969م لتصل إلى 10400قنطار من الشعير(4).

تتم عملية توزيع الشعير والخرطان باتباع الاجراءات التالية (4).

(1) أرشيف بلدية زليتن : ملف تقارير مديرية الوسط ، الجزء الأول ، رقم الملف 18/ب/2 ، من مدير الوسط إلى متصرف زليتن ، بشأن حالة المراعي في المديرية ، 1963م.

(2) أرشيف بلدية زليتن : ملف احتياطي يناير وفبراير ومارس وأبريل 1966م ، من مدير إدارة تخزين الحبوب إلى مدير فرع طرابلس لإدارة الحبوب ، بشان توزيع الحبوب ، بتاريخ 26-12-1965م.

(3) أرشيف بلدية زليتن : دون اسم ملف ، دون رقم ملف ، من متصرف زليتن إلى مدير إدارة الحبوب ، بشأن توفير أعلاف الحيوان ، بتاريخ 2-1-1967م.

(4) أرشيف بلدية زليتن : ملف احتياطي أشهر يناير وفبراير ومارس وإبريل 1969م ، دون رقم ملف ، من متصرف زليتن إلى محافظ مصراتة ، بشأن كمية الأعلاف ، بتاريخ 8-4-1969م.

(4) أرشيف بلدية زليتن : دون اسم ملف ، من نظارة الزراعة بولاية طرابلس الغرب إلى كبير متصرفي المقاطعات ، بشأن توزيع الشعير والخرطان ، بتاريخ 22-1-1962م .

1- تتم عملية التوزيع عن طريق المتصرفيات وبناء على الطلبات المقدمة من المواطنين .
2- للحفاظ على سلامة الكميات المتوفرة من الشعير والخرطان من الآفات والحشرات الضارة ولعدم توفر المخازن الملائمة للتخزين في معظم المتصرفيات تبقى الكميات بمخازنها الحالية وتنقل الكميات حسب الاحتياجات .
3- على كل مقاطعة سحب الكميات التي ترغب في الحصول عليها من أقرب المخازن إليها .
4- يتولى متصرفي المقاطعات عمليات التوزيع وجباية الأموال في مناطقهم .

وفيما يخص توفير مياه الشرب للحيوانات في المراعي فقد شكلت إدارة المياه وحفظ التربة التابعة لوزارة الزراعة والثروة الحيوانية لجانا فنية لدراسة إمكانية توفير مياه للشرب في المناطق الرعوية الهامة بمنطقة زليتن ، وتركز عمل اللجان في عدة نقاط كإجراء الكشف على الآبار والصهاريج الموجودة والتي تدعو الحاجة لإصلاحها وترميمها ، ودراسة إمكانية توفير المياه في مناطق الرعي التي تفتقر إلى موارد المياه في الوقت الحاضر، ودراسة إمكانية إنشاء سدود على بعض الأودية لاستغلال مياه الأمطار ، ووضع برنامج عام لتطوير مناطق الرعي في المنطقة[5]، وفي العام 1968م تعاقدت وزارة الزراعة والثروة الحيوانية مع إحدى الشركات الفرنسية لحفر الآبار في برية زليتن حيث وجدت المياه في مناطق رقبة سرطان وفي الجدارية بالظهيرة، كما قامت الوزارة في العام ذاته بحفر خمسة آبار في مناطق الجدارية ووادي زغيرف، ووادي ميمون، وفي أم الجرفان، والكيمان، وقامت بتركيب مضختي مياه على بئري الجدارية، والكيمان[1].

ومع اهتمام الحكومة للإصلاح المحلي والمناطق النائية فقد شملت الخطة الخمسية الثانية مشاريع عدة لحفر وترميم الآبار في متصرفية زليتن طيلة الخمس سنوات من 1969-1974م، والجدول التالي يوضح الآبار المزمع حفرها أو ترميمها والمبالغ المرصودة للمشروع.

(1) أرشيف بلدية زليتن : ملف التقارير الشهرية ، مراسلات عامة ، الجزء الخامس ، تقرير شهر مايو 1968م ، من متصرف زليتن إلى المحافظ ، ودون اسم ملف ، ودون رقم ملف ، من المتصرف إلى المحافظ ، بشأن حفر الآبار ،بتاريخ 3-6-1968م.

السنة	المشروع	القيمة المالية
1969م	ترميم وإصلاح صهريج بوادي التركي	1.500ج.ل
	ترميم وإصلاح صهريج بوادي وزي	1.500ج.ل
	ترميم وإصلاح صهريج بوادي حلوفة	1.200ج.ل
	ترميم وإصلاح صهريج بوادي الدريبيكة	1.600ج.ل
	ترميم وإصلاح صهريج بوادي أم جداري	1.500ج.ل
	ترميم وإصلاح صهريج بهنشير امحمد	1.800ج.ل
	ترميم وإصلاح صهريج البحابحة والشهب	1.200ج.ل
	ترميم وإصلاح فسقية درغيس	1.000ج.ل
	ترميم وإصلاح فسقية الخويبة	1.200ج.ل

ومن ضمن المجهودات التي بذلتها وزارة الزراعة والثروة الحيوانية للمحافظة على الثروة الحيوانية بالمنطقة هي مكافحة الأمراض التي تصيب الحيوانات، فعندما أصيبت قطعان الماشية بمرض الجدري عام 1955م، سعت الحومة للقضاء على هذا المرض ومداواة الحيوانات المصابة، وتعيين طبيب بيطري ومساعد له[1] .

وفي أبريل 1958م قامت الفرقة المتحركة التابعة لمصلحة البيطرة بطرابلس من علاج 579 من الإبل المصابة بداء الجرب ، باستخدام دواء (القاماتيكس) في أودية زليتن ، ومعالجة 263 رأساً من الضأن المصابة بحشرة القراد بنفس الدواء في أودية زليتن كذلك[2].

(1) أرشيف بلدية زليتن : ملف التقارير الشهرية ، ملف رقم 18/ب/1/أ ، من متصرف زليتن إلى محافظ مصراتة ، تقرير شهر أكتوبر 1955م .

(2) أرشيف بلدية زليتن : ملف تقارير المقاطعة الشرقية ، من الدكتور البيطري إلى مصلحة البيطرة بطرابلس ، بشأن مكافحة أمراض الحيوانات ، بتاريخ 24-5-1958م .

الخاتمة

من خلال دراسة الباحث لموضوع دور الحكومة الليبية في دعم النشاط الزراعي والرعوي في مدينة زليتن في العهد الملكي (1951–1969م) توصل لعدة نتائج أهمها مايلي :

أوضحت الدراسة بأن سكان المدينة كان اعتمادهم الأساسي في حياتهم الاقتصادية على حرفتي الزراعة والرعي وهما مصدر دخل لمعظم سكان المدينة .

بينت الدراسة بأن الحكومة الليبية أولت اهتماماً كبيرا في دعم النشاط الزراعي والرعوي بالمدينة من خلال تقديم الدعم ولو كان محدوداً للمزارعين وأصحاب الحيوانات .

بينت الدراسة دور المؤسسات الزراعية في دعم الحياة الاقتصادية بالمدينة .

أكدت الدراسة على دور الحكومة في تقديم المساعدات لمزارعي المدينة من تقديم للقروض الزراعية لشراء الأراضي الزراعية إلى الإعفاء من دفع الضرائب الزراعية والحيوانية .

أفادت الدراسة إلى دور الحكومة في وقف هجرة سكان الأرياف بالمدينة إلى المدن ، من خلال شروعها في تطبيق مشروع الانعاش الريفي لدعم الفلاحين بالمدينة ومدهم بالآلات الزراعية والأموال للبقاء في مناطقهم الريفية الزراعية .

قائمة المصادر والمراجع

أولاً : المصادر

وثائق أرشيف بلدية زليتن

1- ملف الزيارات ، مشروع الإسكان ، رقم الملف 4/أ/2 من متصرف زليتن إلى محافظ مصراتة ، بشأن مدينة زليتن ، بتاريخ 30-7-1963م .

2- ملف التقارير الشهرية، دون رقم ملف، مراسلة من متصرف المدينة إلى كبير متصرفي المقاطعة الشرقية، بشأن مكاتب الإرشاد الزراعي، بتاريخ 24-7-1958م .

3- ملف المصالح المشتركة ، رقم الملف 12/ل/1/6، من مكتب الإرشاد بمدينة زليتن إلى رئيس مكتب الإرشاد الزراعي وموارد المياه ، بتاريخ 12-9-1959م .

4- ملف التقارير الشهرية، الجزء الرابع، رقم الملف 18/ب،1/أ ، من متصرف المدينة إلى محافظ مصراتة، بشأن مكتب الإرشاد الزراعي ، بتاريخ 28-3-1964م .

5- دون اسم ملف ، دون رقم ملف ، من المراقب الزراعي بمحافظة مصراتة إلى المفتش الزراعي للمحافظة ، بشأن الأسلاك الشائكة والأعمدة، 31-5-1966م .

6- ملف احتياطي مايو ويونيو ويوليو وأغسطس 1969م ، دون رقم للملف ، من متصرف زليتن إلى مديري النواحي ، بتاريخ 20-8-1969م .

7- ملف تقارير مديرية الوسط ، الجزء الأول ، رقم الملف 18/ب/2 ،من مدير مديرية الوسط إلى متصرف المدينة ، بشأن مكتب الإرشاد الزراعي بالمتصرفية ، بتاريخ 1-7-1963م .

8- ملف شركة التجارة العربية ، رقم الملف 42/أ/4 ، من ناظر المالية والاقتصاد ، بشأن الجمعيات التعاونية.

9- ملف شركة التجارة العربية ، رقم الملف 42/أ/4 ، من متصرف زليتن إلى محافظ مصراتة ، بخصوص جمعية زليتن الزراعية ، 18-4-1964م .

10- ملف مشروع وادي كعام ، رقم الملف 2/س/2 ، تقرير تسليم المنازل للعمال ، 11-5-1965م .

11- ملف التقارير الشهرية ، الجزء الرابع ، رقم الملف 18/ب/1/أ ، من متصرف زليتن إلى محافظ مصراتة، بشأن افتتاح البنك الزراعي ، 24-6-1965م .

12- ملف التقارير الشهرية ، مراسلات عامة ،الجزء الخامس ، رقم الملف 18/ب/1/أ ، من متصرف المدينة إلى المحافظ ، بشأن طلبات البنك الزراعي 29-9-1968م .

13- ملف التقارير الشهرية ، تقرير المتصرف عن شهر يونيو 1960م .

14- ملف المؤسسات الزراعية والمزارع الفردية ، الجزء الأول ، رقم الملف 2/س/1، من ناظر الزراعة إلى كبير متصرفي المقاطعة الشرقية ، بشأن تأجير الأراضي الحكومية في قرية الدافنية ، 27-10-1957م .

15- ملف مشروع قرية نعيمة ، الجزء الثاني ، رقم الملف 1/س/16، من كبير متصرفي المقاطعة الشرقية إلى مدير نظارة الزراعة ، بخصوص مزارع قرية نعيمة ، 26-11-1962م .

16- ملف الزراعة والمزارع ، مشروع وادي كعام ، رقم الملف 2/س/2 ، من شارلز رايت السكرتير التنفيذي لبعثة العمليات في ليبيا إلى كبير متصرفي المقاطعة الشرقية وإلى متصرف وعميد بلدية زليتن ، 24-5-1956م .

17- ملف الزراعة والمزارع ، مشروع وادي كعام ، من مساعد رئيس مزارع وادي كعام إلى ناظر الزراعة ، بشأن مزارع وادي كعام، 15-3-1960م ، ومراسلة من متصرف زليتن إلى مديري المتصرفية ، بشأن توطين عائلات بمشروع وادي كعام ، 24-6-1956م .

18- ملف التقارير الشهرية ، مراسلات عامة ، الجزء الخامس ، من المتصرف إلى المحافظ ، بشأن افتتاح الورشة الزراعية بالمدينة ، 17-8-1968م .

19- ملف التقارير الشهرية ، الجزء الرابع ، رقم الملف 18/ب/1/أ ، من المتصرف إلى المحافظ ، بشأن الأول ، رقم الملف 19/ب/2، من مدير مديرية الوسط إلى متصرف زليتن ، بشأن مضخات المياه ، 26-5-1968م

20- ملف سلفية البذور ، من ناظر الزراعة إلى كبير المتصرفين ، بخصوص بيع بذور القمح والشعير المستورد، 9-1-1960م .

21- ملف تقارير مديرية الوسط ، الجزء الأول ، من مدير مديرية الوسط إلى المتصرف بشأن سلفية البذور ، 18-11-1962م .

22- ملف الإرشادات الزراعية ، الجزء الثالث ، رقم الملف 12/ل/1/6 ، من المحافظ إلى متصرفي المحافظة ، بخصوص مشروع الإنعاش الريفي بالمحافظة .

23- دون اسم ملف ، رقم الملف 2/أ/1، من متصرف زليتن إلى مديري نواحي زليتن ، بشأن تأجير الآلات الزراعية ، 22-10-1961م .

24- ملف احتياطي أبريل ومايو ويونيو 1967م ، من برانتجر مدير نظارة الزراعة إلى متصرفي المناطق، بشأن بيع الآلات الزراعية ، 7-8-1967م

25- دون اسم ملف ، رقم الملف 12/ج/3، من مراقب الزراعة لمحافظة مصراتة إلى المحافظ ، 2-6-1968م .

26- ملف المنازعات المتعلقة بالأراضي ، رقم الملف 20/ج/2/1 ، من وكيل الداخلية إلى محافظي المملكة ، بشأن منازعات الأراضي والآبار ، 9-10-1967م .

27- ملف منازعات ملكية الأراضي ، من كبير متصرفي المقاطعة ، بشأن تشكيل لجان مشاكل الأراضي، عام 1959م .

28- ملف التقارير الشهرية ، مراسلات عامة ، الجزء الخامس ، من متصرف زليتن إلى المحافظ ، بشأن الإعفاءات الضريبية ، 10-9-1968م .

29- ملف تقارير مديرية الوسط ، الجزء الأول ، رقم الملف 18/ب/2، من مدير مديرية الوسط إلى متصرف زليتن ، بشأن حالة المراعي في المديرية عام 1963م .

30- ملف احتياطي يناير وفبراير ومارس وأبريل 1966م ، من مدير إدارة تخزين الحبوب إلى مدير فرع طرابلس لإدارة الحبوب ، بشأن توزيع الحبوب ، 26-12-1965م .

31- دون اسم ملف ، دون رقم ملف، من متصرف زليتن إلى مدير إدارة الحبوب، بشأن توفير أعلاف الحيوان، 2-1-1967م .

32- ملف احتياطي يناير وفبراير ومارس وأبريل 1969م، دون رقم ملف، من متصرف زليتن إلى محافظ مصراتة، بشأن كمية الأعلاف، 8-4-1969م .

33- ملف الآبار والأودية ، رقم الملف 36/ي/4 ، من مراقب الزراعة لمحافظة مصراتة إلى مدير فرع طرابلس لإدارة المياه وحفظ التربة ، بشأن توفير مياه الشرب في مناطق الرعي ، 16-10-1966م .

34- ملف التقارير الشهرية ، مراسلات عامة ، الجزء الخامس ، تقرير شهر مايو 1968م ، من متصرف زليتن إلى المحافظ ، بشأن حفر الآبار .

أرشيف هيئة التوثيق والمعلومات والإحصاء

1- تقرير المسح الاقتصادي 1964-1968م ، الهيئة الفنية للتخطيط ، الإدارة العامة للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي.

2- التقرير المرفوع لرئيس مجلس الوزراء عن الأعمال التي أنجزتها الحكومة الليبية في برنامج التنمية الاقتصادية، نتيجة المعونة الأمريكية ، يوليو1957م.

3- إدارة برنامج الأمم المتحدة للمساعدة الفنية ، توصيات عن النظام الضريبي في ليبيا .

4- المخطط الشامل لمدينة زليتن ، وزارة التخطيط والتنمية ، طرابلس ليبيا1966م.

ثانياً : الرسائل العلمية غير المنشورة :

1- أسماء الطاهر المبروك : الجالية الإيطالية في ليبيا (1943-1970م) رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السابع من أبريل ، الزاوية ، 2006-2007م .

2- علي محمد التير : مدينة زليتن – دراسة في جغرافية العمران ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة ناصر، كلية الآداب زليتن ، 1999م .

3- المبروك حسن شاقان : النشاط الزراعي والرعوي في ليبيا وأثره على المجتمع في الفترة (1963- 1969م) رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة عين شمس ، كلية البنات ،2012م .

4- معتوق علي عون : ظواهر التنوع والتركيز الزراعي في المنطقة الساحلية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة المرقب ، كلية الآداب والعلوم ، زليتن 2000م .

ثالثاً : المراجع العربية :

1- أسمهان ميلود أبوالمعاطي : التأثيرات النفطية على البنية الاجتماعية في ليبيا 1955-1969م ، منشورات المركز الوطني للمخطوطات والدراسات التاريخية الطبعة الأولى ، طرابلس ليبيا ، سنة النشر 2009م .

2- عبدالرحيم النعاس : ظهور وتطور النقود في ليبيا ، مؤسسة دار الفرجاني ، طرابلس ليبيا ، دون سنة نشر .

رابعاً : الدوريات

1- جريدة طرابلس الرسمية ، العدد 25 ، السنة 1957م
2- جريدة طرابلس الرسمية ، العدد 14 ، صادر عن نظارة العدل ، 15-7-1959م
3- مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال ، المجلد الثالث ، العدد الثاني ، خريف 1967م .
4- مجلة الفلاح : العدد الثاني ، السنة الأولى ، أبريل 1961م .
5- مجلة الفلاح : العدد الثالث ، السنة الأولى ، يونيو 1961م .
6- مجلة ليبيا الحديثة : العدد 30 ، السنة السابعة ، 7-1-1969م .
7- مجلة ليبيا الاقتصادية : أبريل 1969م .

THE LIBYAN GOVERNMENT SUPPORT FOR AGVICLTURAL AND PASTORAL ACTIVITY IN THE CITY OF ZLITEN DURING THE ROYAL ERA (1951_1969)

Omran mukhtar Algaddar

Abstract

Agriculture and livestock are the main source of the economy of Libya in the royal era especially in the stage before the emergence of oil and the start of its export and a city whose residents depended on this economic aspect to achieve self- sufficiency and as it represented a labor market for the workforce in the seasons of plowing and harvesting or in grazing and here it was necessary to the government has to pay attention to this economic activity as it sought to provide all available possibilities to help farmers and animal owners so it provided pumps encouraged rural residents to stay in their areas and not migrate to cities and established agricultural roads to facilitate the process of transferring agricultural crops it also announced the farmers from the taxes they risked whether were agricultural or animal taxes on the livestock side it embarked on a project to distribute feed to breeders to help them raise animals in the dry seasons especially since the city pastures depended on rain and it also dug many drinking wells for animals in the citys pastures diseases that infect animals.